الأمم المتحدة
S/RES/2835 (2026)
مجلس الأمن
Distr.: General
30 October 2026

القرار 2835 (2026)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 10259 المعقودة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2026

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره 1970 (2011) وجميع قراراته اللاحقة المتعلقة بليبيا، بما في ذلك القرارات 2259 (2015) و 2510 (2020) و 2542 (2020) و 2570 (2021) و 2619 (2022) و 2629 (2022) و 2647 (2022) و 2656 (2022) و 2702 (2023) و 2755 (2024) و 2769 (2025) و 2796 (2025) و 2819 (2026)، وبيانه الرئاسي المؤرخ 16 آذار/مارس 2023 (S/PRST/2023/2)، وبياناته الصحفية،

وإذ يؤكد من جديد احترامه لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، وضرورة الامتناع عن التدخل الخارجي، والتزامه بالوقوف إلى جانب شعب ليبيا،

وإذ يسلّم بأن الفترة الانتقالية المطولة في ليبيا قد أسهمت في عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بالدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تيسير عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويملكون زمامها، بدعم من المجتمع الدولي، بما يمكن من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة تنظم على نحو شفاف وشامل عبر أنحاء ليبيا ومن توحيد المؤسسات في أقرب وقت ممكن، ***وإذ يرحب*** بعملية برلين، ***وإذ يشجع*** مشاركتها الكاملة وتطورها وشمولها باستمرار من أجل المضي قدما بالعملية،

وإذ يلاحظ الخطاب الذي ألقاه رئيس المجلس الرئاسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 أيلول/سبتمبر 2026 والذي دعا فيه إلى إنهاء الفترة الانتقالية من خلال عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها،

وإذ يشير إلى أن جميع أصحاب المصلحة الليبيين قدموا في السابق ضمانات قوية لدعم واحترام استقلال العملية الانتخابية ونزاهتها، وكذلك نتائج الانتخابات، ***وإذ يحث*** جميع أصحاب المصلحة على التمسك بهذه الضمانات،

وإذ يرحب بالتوقيع على الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الليبية في إطار 'الاجتماع المصغر' في 30 آب/أغسطس 2026، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبإقرار مجلس النواب، في

الرجاء إعادة استعمال الورق

28 أيلول/سبتمبر 2026، لذلك الاتفاق القاضي بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في غضون 24 شهرا، باتخاذ جملة إجراءات منها إعادة تشكيل مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتعديل الإطار الانتخابي، وتوحيد جميع المؤسسات الوطنية، بما فيها المؤسسات العسكرية والأمنية والسلطة القضائية، وإنشاء سلطة تنفيذية واحدة، ***وإذ يؤكد*** على أهمية وضرورة أن يحظى هذا الاتفاق بدعم وقبول جميع أصحاب المصلحة الليبيين، ***وإذ يحث*** الأطراف الليبية على الوفاء بهذه الالتزامات دون تأخير،

وإذ يعرب عن القلق إزاء الوضع الأمني الهش والتطورات والتوترات الأخيرة في ليبيا وإزاء تقارير ذات مصداقية تفيد بشن هجمات استهدفت عمدا البنية التحتية المدنية الحيوية في آب/أغسطس 2026، ***وإذ يؤكد*** أهمية صون الأمن والاستقرار في جميع أنحاء ليبيا، ***وإذ يرحب*** بجهود السلطات الليبية من أجل إعادة استتباب الاستقرار، ***وإذ يرحب كذلك*** بانخراط بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في المساعدة على تهدئة التوترات وتعزيز الترتيبات الأمنية، ***وإذ يشدد*** على الضرورة الملحة للنهوض بالإصلاح الشامل لقطاع الأمن، ***وإذ يدعو*** الجهات الفاعلة والمؤسسات الليبية إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات انفرادية تزيد من حدة التوتر وتقوض الثقة وتزيد من تعميق الانقسامات المؤسسية والشقاق بين الليبيين، والتصدي لها على وجه السرعة، ***وإذ يؤكد*** أهمية الجهود المبذولة في وقت مبكر لمنع نشوب النزاعات، ***وإذ يدعو*** جميع الأطراف الليبية إلى إحراز التقدم بشأن إعادة توحيد المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والسلطة القضائية، والامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الوطني والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، من أجل إحلال السلام والاستقرار في جميع أنحاء ليبيا، ***وإذ يحث*** جميع الجهات الفاعلة على الامتناع عن تأجيج المزيد من الانقسامات في صفوف الليبيين وتقويض العملية السياسية،

وإذ يعرب عن إدانته الشديدة للاستخدام العشوائي للأسلحة ولاستخدام الطائرات المسيرة في العمليات التي استهدفت البنية التحتية المدنية الحيوية والمناطق الآهلة بالسكان، ***وإذ يؤكد*** ضرورة إجراء تحقيقات وضرورة المساءلة، ***وإذ يعرب كذلك عن إدانته*** لما ينتج عن ذلك من عواقب مزعزعة للاستقرار تطال السكان المدنيين، ***وإذ يدعو*** جميع الأطراف إلى أن تمتنع عن تلك الممارسات وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين في النزاع المسلح،

وإذ يسلّم بالدور الهام للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية في دعم الأمم المتحدة، ***وإذ يشير*** إلى القرار 2616 (2021)، ***وإذ يعرب عن القلق*** إزاء تأثير النزاع على البلدان المجاورة، وكذلك تأثير النزاع في البلدان المجاورة على ليبيا، بما في ذلك من جراء الأخطار الناجمة عن الإرهاب، لا سيما في منطقة الساحل، والنقل غير المشروع للأسلحة وتكديسها وإساءة استخدامها بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتدفق الجماعات المسلحة والمرتزقة، ***وإذ يشجع*** على تعزيز الدعم الدولي والتعاون الإقليمي بين ليبيا والبلدان المجاورة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، دعما لبناء السلام والحفاظ على السلام في البلد والمنطقة، ***وإذ يشدد*** على ضرورة إبداء الاحترام التام لقيم حسن الجوار والتعاون الإقليمي من أجل النهوض بالسلام والاستقرار،

وإذ يعرب عن القلق من الخطر الناجم عن تسريب الأسلحة والذخائر وانتشارها في ليبيا والبلدان الأخرى في المنطقة، مما يقوض الاستقرار، ***وإذ يدعو*** المؤسسات الليبية الرئيسية أن تتخذ، بدعم من الأمم المتحدة، خطوات لتأمين المخزونات وإدارتها بفعالية، وتطهير المناطق الخطرة من الذخائر المتفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب، وحماية المدنيين من المخاطر الناجمة عن الانفجارات العرضية في مواقع الذخائر،

وإذ يؤكد ضرورة التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وجميع الجهات المسلحة من غير الدول وتسريحها وإعادة إدماجها، كجزء من نهج متكامل وشامل ومتسق لبناء السلام، بما في ذلك عودة أفرادها إلى بلدانهم الأصلية، ***وإذ يؤكد كذلك*** أن ذلك ينبغي أن يشمل التنسيق الإقليمي وأن يأخذ في الاعتبار احتياجات وأولويات بناء السلام،

وإذ يسلّم بضرورة التخطيط لإصلاح قطاع الأمن، تمشيا مع تعزيز سيادة القانون في ليبيا، وإنشاء هيكل أمني شامل وموحد وخاضع للمساءلة بقيادة مدنية لليبيا، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية إلى التعاون وإحراز تقدم في هذه المسألة،

وإذ يشير إلى التزامات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان بإعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية وإنشاء وحدات عسكرية مشتركة لتأمين حدود ليبيا ودعم اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ***وإذ يشجع*** على مواصلة الجهود من أجل تعزيز الاندماج الأمني وتبادل المعلومات فيما بين قوات الأمن الليبية، بما في ذلك عمليات بناء الثقة بين الضباط العسكريين من كل أنحاء البلد وبدعم دولي، ***وإذ يشجع كذلك*** أصحاب المصلحة الليبيين على اتخاذ المزيد من الخطوات في سبيل توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية،

وإذ يحث المؤسسات والسلطات الليبية على كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة على جميع المستويات، بما في ذلك المناصب القيادية، وفي جميع مراحل الأنشطة وعمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات السياسية الشاملة، ***وإذ يشدد*** على الحاجة إلى حماية المرأة ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والنساء العاملات في مجال بناء السلام من التخويف والتهديد والانتقام والاعتداءات، ***وإذ يشجع بشدة*** جميع الأطراف على تهيئة بيئة آمنة ومؤاتية لأعضاء المجتمع المدني، بمن فيهم أولئك الذين يقومون بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لأداء عملهم باستقلال ودون تدخل لا موجب له، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، وللتصدي لجميع أشكال التهديد والمضايقة والعنف، ومكافحة خطابات الكراهية الموجهة ضدهم، ولحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حريات التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وفقا للالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي، للمساعدة على تيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة تنظم على نحو شفاف وشامل وتحقيق المصالحة الوطنية، ***وإذ يدعم*** الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من أجل تيسير انخراط النساء ومشاركتهن على نحو أوسع نطاقا في العملية السياسية والمؤسسات العامة، بما في ذلك التمثيل المجدي للنساء في الهيئات التشريعية في ليبيا،

وإذ يعرب عن القلق إزاء تدهور الخدمات العامة في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك حالات انقطاع الكهرباء ونقص الوقود والمياه المتكررة، ***وإذ يشدد*** على التكلفة الكبيرة التي يتحملها الشعب الليبي نتيجة لتهريب الوقود وتسريب موارد الدولة واستغلالها بشكل غير مشروع، ***وإذ يؤكد*** على أهمية إدارة الثروة الوطنية الليبية بشفافية وعلى نحو خاضع للمساءلة، ***وإذ يشدد كذلك*** على أن موارد ليبيا من النفط هي موارد لصالح جميع الليبيين، ويجب أن تظل تحت السيطرة الحصرية للمؤسسة الوطنية للنفط، ***وإذ يؤكد كذلك*** على ضرورة نزع الطابع السياسي عن موارد ليبيا النفطية، بما يكفل استخدامها من أجل تحقيق ازدهار ورفاه الشعب الليبي، ***وإذ يدعو*** جميع الأطراف إلى السماح للمؤسسة الوطنية للنفط بأداء عملها دون تعطيل أو تدخل أو تسييس، وكفالة إدارة إيرادات النفط والغاز بطريقة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة في ظل رقابة ليبية فعالة،

وإذ يشير إلى أهمية الرقابة الليبية على المؤسسات الاقتصادية والمالية لليبيا، بما فيها المؤسسة الوطنية للنفط ومصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة الليبي، التي تشمل مسؤولية ضمان نزاهتها واستقلالها عن الضغوط السياسية، وكذلك كفالة أن تُدار الإيرادات في جميع أنحاء البلد بطريقة شفافة ومنصفة وخاضعة للمساءلة، ***وإذ يشدد*** على أن موارد ليبيا ينبغي ألا تستغل لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية، ***وإذ يعيد تأكيد*** أهمية إنشاء آلية يقودها الليبيون تجمع بين أصحاب المصلحة من جميع أنحاء البلد لتحديد مستويات الإنفاق، ***وإذ يدعو*** جميع القيادات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية الليبية إلى تهدئة التوترات، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها أو اتخاذ أي تدابير اقتصادية تهدف إلى ممارسة الضغط،

وإذ يشير إلى التوقيع على إطار للإنفاق الموحد في 11 نيسان/أبريل 2026 باعتباره خطوة حاسمة نحو تعزيز التنسيق والمرونة الاقتصاديين في ليبيا، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز تنفيذ إطار الإنفاق الموحد لضمان استقرار النظام المالي في ليبيا، بما يعود بالنفع على جميع الليبيين، ***وإذ يكرر تأكيد*** دور البعثة في المساعدة على تعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات الليبية، ولا سيما لضمان الرقابة الليبية الفعالة على عائدات النفط والغاز، لأن تسريب الموارد والتنافس عليها يظلان عقبة رئيسية تحول دون إحراز التقدم السياسي،

وإذ يعيد تأكيد عزمه على كفالة أن تتاح للشعب الليبي ولصالحه، في مرحلة لاحقة، الأصول المجمدة عملا بالفقرة 17 من القرار 1970 (2011)، ***وإذ يدعو*** جميع الدول الأعضاء ذات الصلة أن تحمي الأصول المجمدة لما فيه صالح الشعب الليبي في المستقبل، بما في ذلك عن طريق حفظ قيمتها ومنع إساءة استخدام الأصول المجمدة أو إساءة التصرف فيها، تمشيا مع الفقرة 14 من القرار 2769 (2025)،

وإذ يعرب عن القلق إزاء مستويات المعيشة المتدنية وعدم كفاية الخدمات الأساسية وحالة النازحين داخليا في ليبيا، ***وإذ يعرب كذلك عن القلق البالغ*** إزاء الحالة التي يعاني منها المهاجرون واللاجئون، بما في ذلك احتجازهم تعسفا وإساءة معاملتهم وتعرضهم لجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وإزاء تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عبر أنحاء ليبيا، ***وإذ يؤكد*** أهمية معالجة الأسباب الجذرية لتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، ***وإذ يلاحظ*** تأثير النزاع في السودان على ليبيا، ***وإذ يؤكد*** الحاجة إلى تعزيز أشكال الحماية المتاحة للاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين الضعفاء في ليبيا، ***وإذ يرحب*** بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل تنسيق ودعم تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين وبالجهود التي تبذلها السلطات المحلية والعاملون في مجال المساعدة الإنسانية في سبيل دعم اللاجئين السودانيين في ليبيا، ***وإذ يحث*** جميع الأطراف على السماح بإيصال المساعدة الإنسانية وتيسيره بشكل كامل وآمن ودون عوائق،

وإذ يعرب عن القلق إزاء أعمال العنف والمعلومات الكاذبة والمزورة والتهديدات الموجهة ضد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ومبانيهم وممتلكاتهم، مما يعوق قدرة البعثة على العمل بأمان وعلى تنفيذ ولايتها،

وإذ يشير إلى القرار 2510 (2020)، الذي طالب جميع أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ***وإذ يشدد*** على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان،

وإذ يحث جميع الأطراف على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعلى منع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على العنف الجنسي والعنف المرتكب ضد جميع النساء والرجال والفتيات والفتيان، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1325 (2000)،

وإذ يشير إلى أهمية حماية الأطفال، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتخاذ التدابير المناسبة في هذا الصدد، ***وإذ يعرب عن القلق*** إزاء ما ورد من تقارير عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات ضد الأطفال في ليبيا، بما في ذلك على الخصوص الانتهاكات والتجاوزات المتمثلة في قتل وتشويه الأطفال واختطاف الأطفال وارتكاب أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، واحتجاز الأطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، ***وإذ يحث*** جميع الأطراف على العمل مع الأمم المتحدة من أجل منع ووقف هذه الممارسات فورا،

وإذ يسلّم بأن النزاع والانقسام السياسي اللذين طال أمدهما في ليبيا قد جعلا البلد أكثر عرضة للآثار الإنسانية للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات، وغيرها من الظواهر المناخية المرتبطة بالآثار السلبية للتغير البيئي والفيضانات والجفاف، في جملة عوامل أخرى،

وإذ يؤكد التزام أصحاب المصلحة الليبيين بإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2023-2027 وبالعمل مع الأمم المتحدة من خلال نهج يقوم على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام لمعالجة الأسباب البنيوية للهشاشة وتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية بهدف دفع عجلة التغيير المفضي إلى التحول والانتقال إلى السلام والتنمية المستدامين في جميع أنحاء البلد، دعما لأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى أنه خلص، في قراره 2213 (2015)، إلى أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

1 - ***يقرر*** أن يمدد حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2027 ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة لكي تنفذ الولاية المنوطة بها على النحو المبين في القرار 2542 (2020)؛

2 - ***يكرر الإعراب*** عن دعمه الكامل للممثلة الخاصة للأمين العام لليبيا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، حنا س. تيتيه، ولا سيما لدور الوساطة والمساعي الحميدة الذي تضطلع به بغية تعزيز عملية سياسية شاملة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بالاستناد إلى أساس الاتفاق السياسي الليبي وخارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي، ***ويرحب*** بخارطة الطريق التي أعلنت عنها الممثلة الخاصة للأمين العام في 21 آب/أغسطس 2025 وركائزها الأساسية الثلاث، ***ويلاحظ*** إتمام الحوار المنظم الذي تولت البعثة تيسيره؛

3 - ***يرحب*** بالاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الليبية في إطار 'الاجتماع المصغر'، باعتباره أساسا لدور الممثلة الخاصة للأمين العام في الوساطة وبذل المساعي الحميدة، والذي يتوخى العمل بحسن نية ودون إبطاء على توحيد جميع المؤسسات، بما فيها المؤسسات العسكرية والأمنية والسلطة القضائية، وإنشاء سلطة تنفيذية واحدة، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في غضون 24 شهرا، ***ويؤكد*** أهمية وضرورة أن يحظى هذا الاتفاق بدعم وقبول جميع أصحاب المصلحة الليبيين، ***ويسلم*** بالجهود التي

تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام لحث أصحاب المصلحة الليبيين على المضي قدما بعملية شاملة للجميع، ***وتشجعها*** على مواصلة هذه الجهود؛

4 - ***يدعو*** المجتمع الدولي إلى أن يقدم الدعم الكامل للممثلة الخاصة للأمين العام والبعثة في تنفيذ ولايتهما، وأن يعمل بشكل بناء وبحسن نية مع البعثة في سبيل تنفيذ خارطة الطريق، ***ويؤكد*** أهمية أن تعمل البعثة في جميع أنشطتها على تيسير عملية سياسية شاملة يقودها الليبيون ويملكون زمامها، مما سيمكن من إنهاء الفترة الانتقالية؛

5 - ***يلاحظ*** الخطوات التي اتخذتها البعثة لأجل تنفيذ توصيات الاستعراض الاستراتيجي (S/2025/611)، ***ويشجع*** البعثة على أن تواصل القيام بما يلي:

- جعل المساعدة على إيجاد حل سياسي للنزاع الليبي في صميم ولاية البعثة،
- إقامة وجود أكثر اتساقا في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك إجراء توسيعات للبعثة بصورة محددة الأهداف في بنغازي وسبها وسرت، مع الحرص باستمرار على إجراء إعادة التنظيم دون آثار من حيث التكلفة وفي حدود الموارد المتاحة،
- زيادة العمل في شرق ليبيا وجنوبها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لدعم جهود إعادة التوحيد،
- الاحتفاظ بقسم مخصص للشؤون الاقتصادية في البعثة يتولى جملة أمور منها تنسيق الدعم الفني المقدم إلى المؤسسات الليبية من أجل التصدي لتهريب الوقود، وتسريب الموارد العامة والاستغلال غير المشروع لموارد الدولة، بناء على طلب السلطات الليبية المختصة، مع الحرص باستمرار على إجراء إعادة التنظيم دون آثار من حيث التكلفة وفي حدود الموارد المتاحة،
- تولي دور قيادي في العمل الدولي المضطلع به بشأن ليبيا، ولا سيما في ما يتصل بعملية برلين، وتشجيع مشاركتها الكاملة وتطورها وشمولها باستمرار من أجل المضي قدما بالعملية،
- التسليم بأن عمل البعثة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون لا يزال يشكل جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية في البلد، وعلى أن ***تضطلع*** في الوقت نفسه بولايتها بالتنسيق الوثيق مع السلطات الليبية، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يواصل ضمان الترتيبات الأمنية المناسبة لموظفي الأمم المتحدة ومبانيها وممتلكاتها بينما تعيد البعثة تشكيل نفسها؛

6 - ***يطلب*** إلى البعثة أن تقوم، لدى تنفيذها التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي، ببحث جميع السبل الكفيلة بزيادة الكفاءة وإعادة توزيع الموارد الموجودة، بوسائل منها تحديد الأولويات وإعادة تشكيل المهام والموارد، حسب الاقتضاء وحيثما يكون ذلك مناسبا، ***ويطلب*** إلى الأمين العام أن يطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي في التقارير المطلوبة في الفقرة 17 من هذا القرار، بما يشمل ما يتعلق بتحقيق أوجه الكفاءة في البعثة؛

7 - ***يشير*** إلى خارطة الطريق المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي الليبي التي تظل الأهداف والمبادئ الناظمة المبينة فيها، ولا سيما المواد 1 و 2 و 6 منها، مهمة للعملية السياسية، بما فيها المبادئ المتعلقة بالمسؤولية المالية ومكافحة الفساد والشفافية، ***ويرفض*** الأفعال التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب أعمال عنف أو حدوث مزيد من الانقسامات في ليبيا، ***ويدرك*** رغبة الشعب الليبي في أن يقرر من يحكمه من خلال الانتخابات؛

8 - ***يدعو*** المؤسسات السياسية الليبية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الليبيين إلى المشاركة بشكل كامل وشفاف وبحسن نية، دون شروط مسبقة ودون إبطاء، وإلى الأخذ بالحلول التوفيقية اللازمة لإحراز تقدم في مفاوضات يقودها الليبيون ويملكون زمامها وتيسرها البعثة، بالاستناد إلى الاتفاقات السياسية السابقة وخارطة الطريق التي أعلنت عنها الممثلة الخاصة للأمين العام والاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الليبية في إطار 'الاجتماع المصغر' بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة تنظم على نحو شفاف وشامل عبر أنحاء البلد، وتوحيد المؤسسات الوطنية، بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية والسلطة القضائية، وإنشاء سلطة تنفيذية واحدة؛

9 - ***يحث*** جميع أصحاب المصلحة الليبيين على اتخاذ خطوات لإعادة توحيد جميع المؤسسات، بما فيها المؤسسات العسكرية والأمنية والسلطة القضائية، ودعم تشكيل حكومة ليبية موحدة قادرة على ممارسة الحكم في جميع أنحاء البلد وتمثل الشعب الليبي بأكمله، ***ويحث كذلك*** جميع أصحاب المصلحة على الامتناع عن إعاقة أو تقويض هذه المساعي التي لا غنى عنها لإتمام مرحلة الانتقال السياسي بنجاح في ليبيا، ***ويشير*** إلى التدابير التي تنص عليها الفقرة 4 من القرار 2174 (2014)؛

10 - ***يرحب*** بالالتزام بإعادة تشكيل مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ***ويشجع*** على أن تواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم من أجل تمكين المفوضية من إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية حرة ونزيهة في جميع أنحاء ليبيا، تنظم على نحو شفاف وشامل؛

11 - ***يؤكد*** أهمية إجراء عملية وطنية للحوار والمصالحة تكون جامعة وشاملة للجميع تتخذ من الضحايا محورا لها وتقوم على أساس مبادئ العدالة الانتقالية، ***ويدعو*** جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى حماية استقلال السلطة القضائية، ***ويدعو*** المؤسسات والسلطات الليبية المعنية أن تهيئ بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وطنية ناجحة، بسبل منها كفالة مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية ومجدية وآمنة، وإشراك ممثلي الشباب والمجتمع المدني؛

12 - ***يعرب عن القلق*** إزاء الوضع الإنساني في ليبيا، ***ويدعو*** الشركاء الدوليين إلى تقديم المساعدة الإنسانية، بالتنسيق مع السلطات الليبية والأمم المتحدة، ***ويدعو*** السلطات الليبية وأصحاب المصلحة المعنيين إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وتيسير ذلك بشكل كامل وآمن ودون عوائق، ***ويدعو*** إلى إدارة جهود إعادة البناء وتوزيعها بشفافية، في ظل رقابة فعالة من الشعب الليبي ومساءلة منه؛

13 - ***يشدد*** على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا، ***ويدعو*** جميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأعمال عنف أو أعمال عسكرية أو أي أعمال أخرى يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات وتفاقم النزاعات وتعريض المدنيين للخطر وتقويض العملية السياسية أو اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 الذي ينبغي تنفيذه على أكمل وجه، ***ويطلب*** من بعثة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم، بما يتماشى مع ولايتها ومواردها الحالية، للمبادرات التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها والتي تقلل من خطر العودة إلى النزاع الواسع النطاق، بما في ذلك اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وبسبل منها تيسير تدابير بناء الثقة والحوار والمصالحة بين الجهات الفاعلة المسلحة لمنع العنف وتصعيد النزاع من خلال وساطة البعثة ومساعيها الحميدة؛

14 - ***يشير*** إلى أن التدابير المنصوص عليها في القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بموجب قرارات لاحقة، تنطبق على الجهات من الأفراد والكيانات التي قضت لجنة الجزاءات التابعة للأمم

المتحدة بأنها قدمت الدعم في ارتكاب أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو تعرقل أو تقوض النجاح في إنجاز عملية الانتقال السياسي في البلد، بما في ذلك عن طريق عرقلة الانتخابات أو تقويضها، وبأنها قدمت الدعم لجماعات مسلحة أو شبكات إجرامية من خلال الاستغلال غير المشروع للنفط الخام أو النفط المكرر في ليبيا ومن خلال التصدير غير المشروع للنفط الخام أو النفط المكرر من ليبيا، بسبل منها القيام بأي مدفوعات مقابل النفط الخام المصدر من ليبيا تودع في حساب غير حساب المؤسسة الوطنية للنفط لدى المصرف الليبي الخارجي، ***ويطالب*** بأن تمتثل جميع الدول الأعضاء امتثالا تاما لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بموجب قرارات لاحقة، بسبل منها وقف كل أشكال الدعم لجميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية وسحبهم، ***ويطالب*** جميع الدول الأعضاء بعدم التدخل في النزاع أو اتخاذ تدابير تؤدي إلى تفاقمه؛

15 - ***يحث*** جميع الدول الأعضاء على الاحترام الكامل لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، والامتناع عن التدخل الأجنبي الذي يستهدف تقويض سيادة ليبيا وإثارة النزاع وعدم الاستقرار في ليبيا والمنطقة ككل؛

16 - ***يدعو*** جميع الأطراف إلى أن تتخذ مزيدا من الخطوات لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 تنفيذا كاملا، بما في ذلك خطة العمل المتعلقة بانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية التي اتفقت عليها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في جنيف في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021 والمقرر تنفيذها تنفيذا متزامنا ومتدرجا ومتوازنا على مراحل، ***ويحث*** الدول الأعضاء على احترام ودعم التنفيذ الكامل للاتفاق بسبل منها سحب جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية من ليبيا دون مزيد من التأخير؛

17 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن كل 60 يوما تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

18 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.